

Distr.: General
15 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت*

نحو إقامة شراكات عالمية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص

تقرير الأمين العام

موجز

لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية والتنظيمية من خلال الشراكات مع القطاع الخاص. وقدمت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٢٣ عدداً من التوصيات بالاستفادة من الموقع الفريد الذي تحتله الأمم المتحدة لتعزيز أشكال جديدة من التعاون مع القطاع الخاص، وللتغلب على التحديات التنفيذية الرئيسية. وأسهم التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات في اعتماد نهج أكثر استراتيجية في التعامل مع الشركاء من قطاع الأعمال، وإقامة شراكات أكثر ابتكارية وفعالية وأكبر أثراً. وفي الوقت نفسه، تحفز الاتجاهات الناشئة التطورات الجديدة في مجال الشراكات داخل الأمم المتحدة، وتهيئ ظروف إحراز التقدم في المستقبل. وعلاوة على ذلك، تزداد الأمم المتحدة مهارة في إدارة مخاطر الدخول في شراكات مع القطاع الخاص، سواء من خلال تحسين تدابير العناية الواجبة والنزاهة، أو من خلال الاستناد إلى سمعتها وقوتها المعيارية من أجل مواءمة دوائر الأعمال مع قيم الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تنشأ عن نمو وتطور الاتفاق العالمي وشبكاته المحلية فرص جديدة للتعامل مع القطاع الخاص على الصعيد القطري. ومن أجل ضمان أن تواصل الأمم المتحدة الاستناد إلى هذا التقدم، يجب التصدي لعدد من التحديات. وينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير لكفالة زيادة فعالية التعاون مع القطاع الخاص، مع احترام القواعد المعيارية للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170913 170913 13-42933 (A)



أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٦، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن التقدم المحرز على وجه التحديد في مجالات تدابير النزاهة، وتنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة للأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، وتعزيز الشبكات المحلية للاتفاق العالمي. ويعتمد هذا التقرير على تقارير الأمين العام السابقة عن التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين (A/56/323، A/58/227، A/60/214، A/62/341، A/64/337 و A/66/320)^(١).

٢ - وتحتل الأمم المتحدة موقعا فريدا يمكنها من القيام بدور الميسر والقائد في المضي قدما بأشكال مبتكرة في مجال التعاون مع القطاع الخاص. وما فتئت الأمم المتحدة تعزز روح التعاون الأساسية خلال العقود الماضية من خلال مد الجسور إلى قطاعات متنوعة ووضعها على المحك، ولا سيما القطاع الخاص، من أجل المساعدة على حل بعض أكثر المشاكل إلحاحا في العالم. ومع تجدد التركيز على الشراكة في سياق المناقشات المتعلقة بوضع إطار إنمائي جديد يعقب الأهداف الإنمائية للألفية، ستزيد أهمية هذا الدور في السنوات القادمة.

٣ - وفي هذا الصدد، أحرزت الأمم المتحدة تقدما في عدد من المجالات الهامة. فعلى مستوى المنظومة، حشدت الأمم المتحدة دعما رفيع المستوى داخل المنظمة وفي أوساط قادة القطاع الخاص من أجل زيادة فعالية التعاون، ووطورت أدوات إقامة الشراكات وتبادلت المعلومات بشأنها؛ واضطلعت بدور قيادي في جعل دوائر الأعمال تلتزم بالمساعدة على حل مشاكل التنمية. وتزداد بعض الوكالات والصناديق والبرامج مهارة في تكييف نماذج الشراكة مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف محددة وتوسيع نطاق الجهود الناجحة المبذولة لأداء مهامها. وتنشأ اتجاهات جديدة، منها التقاء مصالح الأمم المتحدة ومصالح دوائر الأعمال، واستكشاف الابتكارات في نماذج الشراكة والتكنولوجيا، والعمل مع الشركاء الجدد في الاقتصادات النامية، وتحقيق انسجام الأهداف العالمية والمحلية ونماذج الشراكة، وهذه الاتجاهات تهيئ الظروف لتحسين سبل التعاون مع القطاع الخاص.

٤ - وتزداد الأمم المتحدة مهارة في الاستفادة من قوتها المعيارية وطابعها العالمي وحيادها تجاه القطاع الخاص، وفي نفس الوقت، في حماية هذه السمعة من خلال اتخاذ خطوات

(١) يستند هذا التقرير إلى عدة مصادر: دراسة استقصائية إلكترونية أجريت في ٢٤ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ ومقابلات متعمقة مع الموظفين على صعيد منظومة الأمم المتحدة (١٦) وفي الشبكات المحلية للاتفاق العالمي (١١)؛ واجتماعات جهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص؛ والمنتدى السنوي للشبكات المحلية؛ وحالات إفرازية؛ واستعراض مستفيض للمؤلفات الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع.

لتحسين تدابير التزاهة. ويستند العديد من الوكالات والصناديق والبرامج إلى المبادئ التوجيهية المنقحة للأمين العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال من خلال تصميم استراتيجيات لاختيار وفرز الشراكات التي تتناسب مع احتياجات وقيم المنظمة. ويلجأ الكثير منهم أيضا إلى مقدم خدمات مشترك في مجال العناية الواجبة لفحص شركائهم المحتملين. وعلاوة على ذلك، يجري مزيد من الحوار الداخلي بشأن أفضل ممارسات بذل العناية الواجبة، وقد جرى تطوير أدوات جديدة لها.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، بفعل نمو عدد وحجم الشبكات المحلية للاتفاق العالمي، التي أصبحت الآن توجد في أكثر من ١٠٠ بلد، بدأت مبادئ الميثاق العالمي العشرة وقيم الأمم المتحدة تؤثر على القطاع الخاص على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى دور الشبكات المحلية بوصفها مراكز للتعليم والحوار وتبادل المعارف، فهي تتولى بشكل متزايد أدوارا أخرى، منها الحث على بدء حوار السياسات الوطنية بشأن قضايا مثل مسؤولية الشركات، وتنظيم اجتماعات لجمع إسهامات دوائر الأعمال بشأن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وتيسير إقامة شراكات جديدة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٦ - وعلى الرغم من التقدم المحرز والاتجاهات المشجعة، لا بد من التصدي للتحديات التنفيذية القائمة والناشئة. وعلاوة على ذلك، بموازاة تزايد انتشار الشراكات مع القطاع الخاص وأهميتها، من الضروري أن تضع الأمم المتحدة تدابير التزاهة، وأن تحسن ما يوجد منها في كافة الجهات الرئيسية مع القطاع الخاص، وذلك لحماية طابعها وسمعتها، وتعزيز الممارسات المسؤولة في مجال الأعمال وقيم الأمم المتحدة، وتحقيق قدر أكبر من الاتساق بين خطط الأمم المتحدة وخطط دوائر الأعمال. وفي الأخير، نظرا للدور الفريد والمتنامي الذي تؤديه الشبكات المحلية للاتفاق العالمي على الصعيد القطري في تشجيع علاقات جديدة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، من الضروري تقييم ما تحوزه من تقدم وما يواجهها من تحديات.

ثانيا - تقدم الشراكات مع القطاع الخاص واتجاهاتها وتحدياتها على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها

ألف - التقدم المحرز على مستوى المنظومة

٧ - اتخذت الأمم المتحدة خطوات مهمة بهدف إشراك القطاع الخاص على نحو فعال في أعمال المنظمة. ففي عام ٢٠١٢، أصدر الأمين العام خطة عمله الخمسية الرامية إلى تسخير كامل طاقات الشراكات في جميع أنشطة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك الحاجة إلى رفع

مستوى القدرة على الدخول في شراكات تغييرية متعددة الجهات المهنية على صعيد طائفة واسعة من المجالات.

٨ - وقدم الأمين العام إلى الدول الأعضاء اقتراحا بإنشاء آلية جديد لشراكات الأمم المتحدة بغية زيادة الدعم المقدم للمنظومة والدول الأعضاء في الاستفادة من الشراكات الحفازة التي تقام مع كافة الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني، ودوائر الأعمال، والمؤسسات المالية، والمنظمات الخيرية، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية. وستكون المهمة الأساسية لآلية الشراكات الجديد هي تحديد إمكانيات الشراكة في الأداء على نطاق واسع، على الصعيدين العالمي والقطري، وعلى صعيد كافة ولايات الأمم المتحدة وأهدافها وقيمتها. وستحقق الآلية ذلك بتقديم ما يلي من خدمات، بناء على ما يطلبه جماعيا رؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإدارتها: ضمان المساءلة والشفافية؛ وتقديم خدمات دعم مشتركة للشراكات؛ وإنشاء شبكة لمراكز تنسيق الشراكات؛ ودعم ومساندة المبادرات المتعددة الجهات المعنية.

٩ - وقد ساعدت عدة أحداث على النهوض بأولويات الأمم المتحدة في أوساط القطاع الخاص. فأولا، عُقد منتدى للشركات معني بالاستدامة على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وضم نحو ٢٧٠٠ من الجهات المعنية. وقد عزز هذا الحدث مساهمة دوائر الأعمال في التنمية المستدامة من خلال صدور أكثر من ٢٠٠ التزام بالعمل من الشركات، ومكّن القطاع الخاص إسماع صوته في عملية تقديم التوصيات المتعلقة بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، استهل الأمين العام مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، مما أسفر عن صدور أكثر من ١٠٠ التزام من الحكومات والشركات والمستثمرين يرمي إلى تحقيق أهداف المبادرة الثلاثة. وفي الأخير، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة منتدى للشراكات خلال هذا الحدث لتحديد وإبراز الشراكات التي تتفانى في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المتفق عليها في ريو دي جانيرو.

١٠ - ومن المتوقع أن يجمع مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في نيويورك، أكثر من ١٠٠٠ من قادة دوائر الأعمال والحكومات والمجتمع المدني من أجل النهوض بما تقوم به دوائر الأعمال لدعم أهداف الأمم المتحدة. وبحضور قادة مؤسسات تجارية من أكثر من ١٠٠ بلد، سيزيح مؤتمر القمة النقاب عن هيكل عالمي للتوفيق بين دوائر الأعمال وأولويات التنمية العالمية المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، وللشروع في عملية إشراك المؤسسات التجارية والجهات المعنية الرئيسية في عام ٢٠١٥

وما بعده. وفي إطار مؤتمر القمة، سينظم اجتماع منتدى القطاع الخاص التابع للأمم المتحدة: أفريقيا، بهدف جمع قادة القطاع الخاص وقادة الحكومات حول الفرص والتحديات الفريدة في أفريقيا، ومن المتوقع أن تعلن دوائر الأعمال عن عدد من الالتزامات بالعمل.

١١ - ويظل الاجتماع السنوي لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص محفلاً هاماً لموظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال الشراكات مع القطاع الخاص لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والابتكارات في مجال الشراكة. وفي عام ٢٠١٣، ضم الاجتماع الشبكات المحلية للاتفاق العالمي من أجل إيجاد أوجه التآزر بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وتلك الشبكات في إقامة الشراكات على الصعيد المحلي. وتلبية للطلبات الواردة من موظفي الأمم المتحدة في ما يتعلق بالتفاعل بشكل أكثر تواتراً، أُضيف الطابع الرسمي على شبكة لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وتشمل أهداف هذه الشبكة تشجيع زيادة الاتساق وبناء القدرات داخل المنظمة في مجال الأنشطة التي تشمل دوائر الأعمال، وتعميم الابتكارات ذات الصلة بإشراكها على نطاق المنظومة بأسرها.

١٢ - ويواصل الاتفاق العالمي تطوير أدوات من أجل تبادل المعارف المتعلقة بإقامة الشراكات مع القطاع الخاص. وتزود النشرة الإخبارية الإلكترونية الفصلية الصادرة عن جهات التنسيق بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال موظفي الأمم المتحدة بالمعلومات حول الشراكات الجديدة والأدوات المفيدة. وقد أُعد كتيب معنون "دليل الشراكات بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال" بإسهامات من جميع جهات المنظمة. وهو يقدم توجيهات عملية للممارسين بشأن تصميم وتنفيذ شراكات أكثر فعالية مع القطاع الخاص، ويساعد ممثلي الشركات على فهم شركائهم في الأمم المتحدة بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مركز تابع للاتفاق العالمي، معني بالشراكات مع دوائر الأعمال. وهو يوفر منبرا تفاعلياً على شبكة الإنترنت للربط بين المؤسسات التجارية وشركائها المحتملين بهدف تيسير العمل الجماعي بشأن القضايا العالمية الرئيسية، مع التركيز على المناخ والطاقة، والمياه، ومكافحة الفساد، والمشاريع الاجتماعية، والشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال.

١٣ - وختاماً، أعدت فرقة العمل المعنية بالشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التابعة للمجموعة القيادية للاتفاق العالمي المنشأة في عام ٢٠١١، تقريرين جديدين معنونين على التوالي "حفز الشراكات التغيرية بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال"، و "أسس الشراكة: دليل من ١٠ خطوات لإقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال". ويقدم التقريران توجيهات بشأن إقامة شراكات أكثر فعالية، وتوسيع نطاق هذه الأشكال

من التعاون، وإحداث أثر تغييري. وتعكف فرقة العمل أيضا على تحسين تدابير العناية الواجبة، وإدارة دورة حياة الشراكات، وإدارة المعارف، وبناء القدرات.

باء - التقدّم المحرز والاتجاهات على مستوى الوكالات والصناديق والبرامج

١٤ - يسود تفاؤل لدى الأخصائيين في الأمم المتحدة بشأن الازدياد المطرد لأهمية الشراكات مع القطاع الخاص. فدوائر الأعمال بوصفها محركا للتنمية، تساهم بالموارد والمهارات اللازمة في مواجهة التحديات العالمية المعقدة، وتشجّع الابتكار الذي يمكن أن يساعد على تحسين عمل الأمم المتحدة بالوجه الأمثل، ولا سيما على الصعيد المحلي. ويساعد عدد من الاتجاهات الجديدة على استحداث أشكال تعاون أكثر ابتكارا وفعالية.

١ - تقارب المصالح بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال

١٥ - يؤدي تزايد تقارب المصالح بين الأمم المتحدة والأعمال التجارية من أجل حلّ القضايا الاجتماعية والبيئية والأخلاقية إلى إيجاد فرص تعاون جديدة. وقد تطوّر التفكير في القطاع الخاص، حيث شرع عدد متزايد من الشركات حول العالم في اعتماد مفهوم الاستدامة كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات أعمالها وعملياتها، إذ لم تعد تعتبر الاستدامة نشاطا خيريا أو تسويقيا. ونتيجة لذلك، يتطلّع عدد متزايد من الشركات إلى الأمم المتحدة للحصول على الإرشادات المعيارية وفرص الشراكة. وتزداد أيضا رغبة دوائر الأعمال في الحصول على دور أكبر في تصميم الشراكات واتخاذ القرار بهدف تعزيز نهج مركز على تحقيق الأثر في عمليات تعاونها في إطار مسؤولية الشركات.

١٦ - وفي الوقت نفسه، تتعلّم الوكالات والصناديق والبرامج، بدعم من الدول الأعضاء، سبل الاستفادة بشكل أفضل من مواطن القوة في الأمم المتحدة في علاقتها مع القطاع الخاص، بما في ذلك قيم المنظمة ومبادئها الفريدة وشرعيتها في مجال تحديد المعايير، وعالميتها، وحيادها. وتتعاون المنظمة على نحو متزايد مع القطاع الخاص على أساس قيمتي "الاحترام" و "الدعم" الأساسيتين. ويعني "الاحترام" عدم إلحاق الضرر والالتزام بالمعايير الدولية الدنيا. وتمنح هذه القيمة الأمم المتحدة دورا في وضع المعايير لا يمكن لأي جهة فاعلة أخرى الاضطلاع به، تقوم على أساسه الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتحقيق تطلعات الإنسانية المشتركة للعيش في سلام وكرامة. أما قيمة "الدعم"، فتحدّد ما هو متاح من فرص العمل والتعاون والالتزام بما يفوق مجرد تلافي الضرر.

١٧ - وتساهم هذه التطورات في تطور الالتزامات القائمة بين الأمم المتحدة وشركائها في دوائر الأعمال لتصبح التزامات استراتيجية أعمق وأطول أجلا، تستفيد بشكل أفضل من مواطن القوة لدى الطرفين سعيا إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

٢ - تعزيز الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية

١٨ - من أجل تحقيق مستويات أعلى من حيث الأثر والحجم، تعمل العديد من الوكالات والصناديق والبرامج مع الشركاء التجاريين من أجل تصميم نماذج ونهج شراكة مبتكرة. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) شبكة عالمية لمختبرات ابتكار تحفز وتيسر اعتماد نهج مبتكرة على صعيد اليونيسيف ككل.

الإطار ١

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الابتكار في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR Innovation) مبادرة مشتركة بين الإدارات تهدف إلى إيجاد حلول أكثر فعالية وابتكارية للتحديات التي يواجهها اللاجئون في جميع أنحاء العالم. وتعيد هذه المبادرة النظر في طريقة عمل المفوضية، وفي الكيفية التي تُشرك بها اللاجئين في تصميم البرامج، وفي نظرتها إلى الممارسات الجيدة في قطاع العمل الإنساني وفي القطاع الخاص. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توسيع نطاق الابتكارات الجارية بالفعل داخل المفوضية؛ وإقامة علاقات بين المبتكرين المتقاربين التفكير (المعروفون بـ "iFellows") ضمن إطار زمني واحد وإتاحة الموارد اللازمة لهم، واستكشاف الممارسات المبتكرة خارج المفوضية. وبعد أن تحدّد العمليات الميدانية التحديات، تعمل المبادرة على إيجاد حلول من خلال عملية تشاور داخلية وخارجية، ثم تُختبر هذه الحلول وتُصقل قبل أن يُوسّع نطاقها. وتقدّم دائرة الابتكار ضمن المفوضية (iCircle) - وهي مجموعة حيوية من الخبراء المنتمين إلى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص - الإرشاد وتحدّد مصادر التمويل لاحتضان الأفكار والمشاريع الجديدة. ومن الأمثلة الدالة على عمل المبادرة، استحداث جهاز محمول لقراءة رموز الأعمدة المتوازية وإنشاء شركة عالمية لتسليم الطرود، تتعقب توزيع المواد غير الغذائية على الأفراد وترتبط ذلك بقاعدة بيانات بروغرس (ProGres) التابعة للمفوضية.

١٩ - وتستكشف الوكالات والصناديق والبرامج أيضا نماذج تمويل مبتكرة. فقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، على سبيل المثال، صندوق استثمار خاص جديد، إلى جانب مجموعة خدمات مالية دولية، للاستثمار في الشركات التي تحسّن أساليب التصدي للإيدز. ويجري أيضا وضع نماذج شراكة جديدة، بما في ذلك برامج شاملة يُكرّر في ظلّها نموذج شراكة ناجحة من أجل تحقيق أثر أوسع وضمان قابلية توسيع النطاق، مثل برنامج التنمية المستدامة للموردين التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٢٠ - وتُعتبر التكنولوجيات الجديدة وسيلة أخرى لتشجيع الابتكار ودعم جهود الدعوة. وتستفيد شراكة "إم هيلث" (m-Health) بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، من خبرات كل شريك وتستخدم الرسائل المكتوبة القصيرة وتطبيقات الأجهزة المحمولة للمساعدة في مكافحة الأمراض غير المعدية، مثل مرض السكري. وبالإضافة إلى ذلك، استهل المكتب التنفيذي للأمين العام مبادرة جس النبض العالمي (Global Pulse). وقد وضعت هذه المبادرة مع شركاء من القطاع الخاص، وهي توضح كيف يمكن لتكنولوجيات مصادر البيانات الرقمية والتحليلات الآنية أن تساعد صانعي السياسات على فهم رفاه الناس ونواحي الضعف الناشئة بصورة مباشرة.

٣ - العمل مع شركاء دوائر الأعمال الجدد في الاقتصادات الحيوية والنامية

٢١ - تكثّف الوكالات والصناديق والبرامج عملها مع شركات في بلدان ذات اقتصادات نامية مثل البرازيل وروسيا والهند والصين وتركيا. وبالإضافة إلى تنويع حافظات الشراكات، يتيح العمل مع الشركات في اقتصادات دينامية نامية إطلاق العنان للابتكار في مجالي البرامج والشراكات. وتفطن الشركات في هذه البلدان أيضا لقيمة العمل مع الأمم المتحدة.

الإطار ٢

مركز اسطنبول الدولي لدور القطاع الخاص في التنمية

أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع حكومة تركيا، مركز اسطنبول الدولي لدور القطاع الخاص في التنمية التابع للبرنامج الإنمائي في شهر آذار/مارس ٢٠١١. ويستند المركز إلى قدرة تركيا التنظيمية وحيوية قطاعها الخاص، فضلا عن ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمية المتمثلة في تشجيع اعتماد حلول تستند إلى السوق لمواجهة تحديات التنمية. ويسعى المركز إلى تحقيق عدد من الأهداف، من بينها دعم إنشاء أسواق ونماذج للأعمال تجارية تتسم بالشمولية

والقدرة على المنافسة؛ وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية والدعوة إلى ذلك؛ وتيسير سبل الحصول على التمويل المتصل بالمؤسسات، وجمع دوائر الأعمال وغيرها من الجهات الفاعلة من أجل توسيع دائرة الحوار وإنشاء الشراكات. وفي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، بدأ المركز في تنسيق الجهود لوضع أول استراتيجية مقرر تنفيذها في الصومال لتنمية القطاع الخاص وإشراكه، وهي تروج لمجموعة من نماذج الأعمال التجارية وسلاسل القيمة الشاملة التي يمكن أن تحد من الفقر وتسرع وتيرة الانتعاش الاقتصادي.

٤ - مواءمة المبادرات العالمية مع النهج المنطلقة من القاعدة

٢٢ - وفقا للاستقصاء السنوي الذي أُجري عام ٢٠١٢ للشركات المشاركة في الاتفاق العالمي، ٨٩ في المائة من الشركات التي دخلت في شراكات، قامت بذلك على المستوى المحلي. وتؤكد هذه النتيجة الفرص الكبيرة المتاحة أمام الأمم المتحدة للتعامل مع الشركات على المستوى القطري.

٢٣ - وتطبق العديد من الوكالات والصناديق والبرامج شراكات ناجحة وتكررها مع شركاء عالميين في سياقات محلية لزيادة التأثير وتوسيع النطاق. وتشكل المبادرات العالمية التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة، ومن بينها مبادرة ”كل امرأة، كل طفل“، ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، ومبادرة التعليم أولا على الصعيد العالمي، والمنابر التابعة للاتفاق العالمي المعنية بمسائل محددة، من قبيل مبادرة ولاية الرؤساء التنفيذيين في مجال إدارة المياه، ومبادرة الحرص على المناخ، ومبادئ تمكين المرأة، والمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية، أطرا شاملة للشراكات المحلية الجديدة.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، تؤدي الشراكات بين الأمم المتحدة والشركات على المستوى المحلي أدوارا رئيسية في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. فعلى سبيل المثال، تؤكد استراتيجية الشراكات الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قيمة الشراكات مع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لتحسين الممارسات الزراعية وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتؤكد الحاجة إلى تعاون أوسع نطاقا يستهدف نظام السوق بأكمله. ويعزز هذان النهجان المتوازيان، التنازلي والتصاعدي، بعضهما بعضا، ويهدفان إلى العمل على بناء نهج متماسك من أجل بلوغ النطاق والأثر اللازمين لتحقيق الأهداف الإنمائية.

جيم - تذليل التحديات التنفيذية التي تواجه الشراكات بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال

٢٥ - حصل تقدّم كبير داخل الوكالات والصناديق والبرامج في تذليل التحديات التنفيذية المبينة بتفصيل في التقارير السابقة. ومع ذلك، ثمة عقبات هامة لا تزال تواجه إنشاء شراكات مع القطاع الخاص لها أثر أكبر.

١ - هيئة بيئة مواتية لشراكات أكثر فعالية وكفاءة مع القطاع الخاص

٢٦ - أنشأت عدّة وكالات وصناديق وبرامج أطرا استراتيجية لتصميم وتنفيذ شراكات أكثر فعالية مع القطاع الخاص، على أساس الخبرة المكتسبة وتفكير أكثر نضجا بشأن قيمة الشراكات. فعلى سبيل المثال، استهل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في عام ٢٠١٢، شراكة استراتيجية جديدة لدعم تحقيق أولوياته الاستراتيجية، في حين حدثت اليونيسيف إظهارها الاستراتيجي الحالي من أجل تجسيد الدروس المستفادة على مدى السنوات الماضية، على سبيل المثال، من خلال تأطير مساهمة الشراكات في النتائج والاستثمار بشكل استراتيجي في النهج ذات الجهات المعنية المتعددة.

٢٧ - ومع ذلك، ما زالت أكثر العقبات شيوعا من بين العقبات التي تعترض إقامة شراكات أكثر فعالية هي القيود المتصلة بالموارد والوقت والموظفين، والافتقار إلى مهارات إنشاء الشراكات داخل المنظمة، والمتطلبات البيروقراطية، والتفاوت في الدعم المقدم من الإدارة العليا. ومع أن التوجّه العالمي نحو مزيد من المساءلة والشفافية يظلّ إيجابيا، فإن ضمان البرمجة القائمة على النتائج ما زال صعب المنال. وتفيد الوكالات والصناديق والبرامج بأنها تسعى جاهدة للاستجابة لتوقعات الشركات المتزايدة في ما يتعلق بتعاون أطول أجلا ويتسم بطابع استراتيجي بدرجة أكبر؛ ويواجه الأخصائيون في مجال الشراكات صعوبات جمة في التعامل مع النماذج المبتكرة، من قبيل التسويق المرتبط بالقضايا الاجتماعية، ونماذج الأعمال التجارية الجديدة الاجتماعية أو الهجينة، أو برامج التمويل المبتكر مثل الاستثمار من أجل إحداث الأثر.

٢٨ - وبما أن الوكالات والصناديق والبرامج تعمل بميزانيات تشغيلية مخفضة، فإن تحسين أنشطة الشراكات مع القطاع الخاص على الوجه الأمثل أمر ضروري من أجل تحقيق نتائج أكثر بموارد أقل. ويتطلب ذلك تقييما نقديا للتكاليف والفوائد المترتبة على أنشطة الشراكة، والنظر في تنفيذ عدد أقل من الشراكات، على أن تكون ذات طابع استراتيجي أقوى وذات أثر أكبر. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تنظر أيضا في تصميم وتنفيذ شراكات تعتمد على المبادرات الحكومية القائمة وتنسّق معها لتحقيق أثر أكبر وعلى نطاق أوسع.

٢٩ - وينبغي أن تهدف المنظمة إلى تنسيق أنشطة الشراكة لتجنب الازدواجية والاستفادة من الولايات والخبرات والقدرات التشغيلية التكميلية. فعلى سبيل المثال، تستطيع الوكالات والصناديق والبرامج، من خلال تركيز أهداف أنشطة الشراكة على تحقيق نتائج إنمائية وليس نتائج تنظيمية، مثل دعم الميزانية، أن تحدّد بشكل أكثر فعالية مواقع الكفاءات الداخلية والمجالات التي يمكن أن تقدّم فيها الشراكات مع القطاع الخاص قيمة مضافة.

٣٠ - ورغم أن بعض الوكالات والصناديق والبرامج استخدمت مزيداً من الموظفين من ذوي الخبرة في القطاع الخاص، لا تزال ثمة مجالات للتحسين. فعلى سبيل المثال، من الضروري بذل مزيد من الجهود للاستفادة على الوجه الأمثل من العمليات الداخلية التي تنظم الموافقة على الدخول في شراكات، بحيث تحافظ على معايير عليا من حيث العناية الواجبة، وتقلل تكاليف المعاملات في الوقت ذاته. وتستطيع المنظمة الاستفادة بشكل أفضل من موقع business.un.org لتحديد الاحتياجات في مجال الشراكات ووضع استراتيجيات استباقية بدرجة أكبر للفرز المسبق والاتصال بالشركاء المحتملين الذين يمكن أن يقدموا أفضل إسهام في تحقيق الأهداف. ويجب أن تزيد خطط إعادة تصميم موقع business.un.org عدد الزوار الشهرين ومقترحات الشراكة.

٢ - تعزيز وتحسين الرصد والتقييم

٣١ - تعتبر فعالية عمليتي الرصد والتقييم مسألة مهمة للغاية لتتبع مدخلات ومساهمات كل شريك، وتلبية احتياجات كل من الأمم المتحدة والقطاع الخاص في مجال الإبلاغ وتحديد أثر الشراكة. وعلى مدى السنوات الماضية، حظي التقييم وتقدير الأثر بمزيد من الاهتمام داخل منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يرجع أيضاً إلى طلب الشركاء من القطاع الخاص مزيداً من مؤشرات النجاح القابلة للقياس. ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على سبيل المثال، بتنفيذ استراتيجية منقحة تتضمن إجراء استعراض سنوي لشراكاته من أجل إجراء تقييم نقدي للالتزامات التي يتعين إيقافها أو الاستمرار فيها أو الارتقاء بها.

٣٢ - إلا أن التقييم الرسمي للشراكات ما زال يتم بمعدل منخفض نسبياً على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم أثر الشراكات الرامية إلى استخلاص أفضل الممارسات، وقياس مدى المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية والمساعدة على إقامة الحجج المؤيدة لقيمة الشراكات داخل المنظمة.

٣ - تحسين تبادل المعارف

٣٣ - يمثل الاجتماع السنوي لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص المنتدى الرئيسي لتبادل المعارف بين العاملين في مجال الشراكات في الأمم المتحدة. وقد جرى إضفاء الطابع الرسمي على شبكة لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة و القطاع الخاص لتعزيز المزيد من التفاعل بشأن القضايا الرئيسية التي تطرح بين الاجتماعات السنوية. وثمة آليات أخرى لتبادل المعارف، من قبيل النشرة الإخبارية الإلكترونية لجهات التنسيق بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، والحلقات الدراسية الشبكية المتعلقة بقضايا الشراكة والتبادل غير الرسمي فيما بين الأخصائيين، ذات قيمة في مجال نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيسهل منبر جديد يجري إنشاؤه على شبكة الإنترنت تبادل أفضل الممارسات وتعزيز الاتصال بين أخصائيي الشراكات مع القطاع الخاص.

٣٤ - بيد أن هناك مجالا للتحسين، مثلاً عن طريق تقديم حوافز داخل الوكالات والصناديق والبرامج على تبادل المعلومات المتعلقة بالشراكات؛ ووضع أدوات جديدة، من قبيل إجراء المزيد من دراسات الحالات الإفرادية عن الأمثلة الناجحة وقواعد البيانات المشتركة أو عقد المزيد من الحلقات الدراسية الشبكية لمناقشة المسائل الرئيسية؛ والاستمرار في إعطاء الأولوية لتعيين موظفين من ذوي الخبرة في القطاع الخاص من أجل تحسين فهم دوافع واحتياجات الشركاء من قطاع الأعمال. وتقليل تكاليف المعاملات المتعلقة بالموافقة على الشراكات وإدارتها سيتيح وقتاً لتبادل أفضل الممارسات وتحسين إدارة المعارف بصفة عامة.

٤ - تحسين الاتصالات الداخلية والخارجية

٣٥ - يعتبر الاتصال والشفافية فيما يتعلق بأنشطة الشراكة داخل الأمم المتحدة وفي التعامل مع الدول الأعضاء وسيلتين هامتين من وسائل تبادل المعارف وزيادة الدعم. ومن الضروري أن تكفل الوكالات والصناديق والبرامج عدم الاكتفاء بإحاطة جميع الجهات المعنية بقيمة الشراكات وما حققته من نجاحات، بل توعيتها أيضاً بحالات الفشل. وعلاوة على ذلك، أكد موظفو الأمم المتحدة الذين شملتهم دراسة استقصائية بشأن الشراكات مع قطاع الأعمال الحاجة إلى إشارات أكثر وضوحاً من الدول الأعضاء وقيادة الأمم المتحدة بأن العمل مع القطاع الخاص، ولا سيما مع الشركات أو القطاعات المحتملة أن تنطوي على مخاطر عالية وعائدات كبيرة، يصب في مصلحة المنظمة.

٣٦ - وإجراء اتصالات خارجية مع الجمهور الأوسع نطاقاً مهم أيضاً من أجل توضيح الرؤية بشأن الشراكات وهو حافز رئيسي للشركاء من القطاع الخاص. غير أن مسألة وضوح الرؤية ما زالت ماثرة جدل متكرر، لا سيما لأنه يجب على الأمم المتحدة كفالة

استيفاء معايير النزاهة، من قبيل السياسات المتعلقة بعدم تأييد جهة بعينها وباستخدام الشعارات. وتُشجع كيانات الأمم المتحدة على التأكد من أن الاتصالات الخارجية وتوقعات كلا الشريكين في ما يتصل بوضوح الرؤية المتعلقة بالشراكة أمور يتم الاتفاق عليها مقدما في الوثائق التأسيسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أيضا استكشاف أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في الاستفادة من أشكال الاتصال الجديدة، مثل وسائط التواصل الاجتماعي، من أجل تقديم التقارير عن الشراكات، والدعوة إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة والوصول إلى الجهات المستهدفة (مثل الشباب).

٥ - تحسين التنسيق وإيجاد أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - حدثت زيادة كبيرة في عدد الشراكات بين مؤسسات الأمم المتحدة والقطاع الخاص من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وفي بعض المجالات، أدى ذلك إلى خلق منافسة بين الوكالات والصناديق والبرامج على الشركاء من القطاع الخاص بدلا من إيجاد بيئة قائمة على التعاون والتنسيق. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة تخفيض الميزانيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وما ينجم عن ذلك من حاجة إلى مصادر تمويل بديلة. ومن أمثلة ما يمكن أن تؤدي إليه هذه المنافسة عدم كفاءة استخدام الموارد في ظل ازدواجية الجهود، وتهديد عملية تنسيق التنفيذ على الصعيد القطري التي تتم من خلال إطار "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة"، والتسبب في حالة من اللبس بين الشركات بشأن كيفية العمل مع الأمم المتحدة.

٣٨ - وينبغي للأمم المتحدة مواصلة تحسين الجهود، ولا سيما على الصعيد القطري، من أجل اتخاذ تدابير أكثر تنسيقا وتماسكا لمعالجة مشاكل بعينها. ومن خلال توجيه التركيز نحو النتائج المتعلقة بتحقيق الأهداف الرئيسية، يمكن للمنظمة أن تحسن تنسيق الأنشطة التي تعمل على حل المسائل الرئيسية بصورة جماعية والوصول بها إلى الحد الأمثل، ويمكنها في نفس الوقت أن تصبح شريكا أكثر قدرة على اجتذاب القطاع الخاص.

ثالثا - تدابير النزاهة داخل الأمم المتحدة في ما يتعلق بالشراكات مع القطاع الخاص

٣٩ - في تقارير سابقة قدمت إلى الجمعية العامة، تمت الدعوة إلى اتخاذ تدابير لصون نزاهة الأمم المتحدة وسمعتها ككل ونزاهة وسمعة فرادى الوكالات والصناديق والبرامج والجهات المعنية الأخرى، وتعزيز تلك التدابير. وتدابير النزاهة تدابير ضرورية في جميع الحالات عندما تتعاون الأمم المتحدة مع الجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص. ويمكن تعريف تدابير

التزاهة بأنها السياسات والعمليات التي تحفظ سمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها، بوسائل منها المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشراكات وتدابير الفرز والرصد المتعلقة ببذل العناية الواجبة.

ألف - التقدم المحرز على صعيد منظومة الأمم المتحدة

٤٠ - شهدت نهاية عام ٢٠٠٩ إصدار المبادئ التوجيهية المستكملة للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، التي توفر لموظفي الأمم المتحدة مشورة عملية لإقامة شراكات أكثر فعالية مع القطاع الخاص مع ضمان نزاهة الأمم المتحدة واستقلالها في الوقت نفسه. ومنذ ذلك الحين تستخدم الغالبية العظمى من الوكالات والصناديق والبرامج هذه المبادئ التوجيهية كخط أساس في وضع تدابير التزاهة الخاصة بها. وقد ثبتت أيضا جدوى هذه المبادئ التوجيهية كإشارة من المكتب التنفيذي للأمين العام إلى أولوية التزاهة.

الإطار ٣

جهة مشتركة لتوفير خدمات العناية الواجبة

نتيجة للطلب على نطاق الأمم المتحدة على الدعم في إجراء عمليات فرز أكثر تقدما للشركاء المحتملين من قطاع الأعمال في إطار توحي العناية الواجبة، أبرمت مؤسسة الاتفاق العالمي اتفاق خدمات مع شركة متخصصة في البحوث والتحليلات البيئية والاجتماعية والإدارية. وتزود هذه الخدمة هيئات الأمم المتحدة المشاركة بالمعلومات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في ما يتعلق بأكثر من ٥٠٠ ٢ من الشركات المدرجة وغير المدرجة في قوائم الأسواق المتقدمة النمو، فضلا عن أكثر من ٨٠٠ شركة في الأسواق الناشئة. وحتى الآن، يستخدم ١١ كيانا من كيانات الأمم المتحدة هذا المورد.

باء - التقدم المحرز من جانب الوكالات والصناديق والبرامج

٤١ - تختلف التدابير المتعلقة بالتزاهة داخل فرادى الوكالات والصناديق والبرامج. وبناء على المعايير الدنيا الواردة في المبادئ التوجيهية للأمين العام، أفاد ٥٢ في المائة من الجهات التي أجابت على استقصاء أجري على شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٣ وشمل ٢٤ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بأنها استكملت سياسات أو إجراءات متصلة ببذل العناية الواجبة أو استحدثت سياسات وإجراءات جديدة في هذا الصدد منذ عام ٢٠١١ تجسد طبيعة ولايتها التنظيمية وقدراتها التنفيذية وإطارها الاستراتيجي الخاص

بالشراكات. وفي نفس الدراسة الاستقصائية، أفاد ٨٣ في المائة من المجيبين بأن الوكالة أو الصندوق أو البرنامج الذي يعمل به كل منهم يقوم هو نفسه بإجراء بحوث ذات صلة بالعبارة الواجبة بينما شدد ٦١ في المائة على أن مؤسساتهم تستعين أيضا بمقدمي خدمات في مجال بذل العبارة الواجبة على أساس تجاري. وتعاون جهات أخرى مع منظمات المجتمع المدني، أو تعمل بصفة غير رسمية مع موظفين آخرين تابعين للأمم المتحدة، أو تستخدم استبياننا مفصلا للمساعدة في إجراءات بذل العبارة الواجبة.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك أشار ٧٤ في المائة من الجهات التي أجابت على الاستقصاء أن إجراءات بذل العبارة الواجبة التي تضطلع بها ليست عملية واحدة تناسب الجميع، ولكنها قرارات محسوبة تقوم على أساس كل حالة على حدة حسب الشريك المحتمل، ونموذج الشراكة وأهدافها؛ وأشار ٧٦ في المائة من الجهات التي أجابت إلى أن عملها في مجال بذل العبارة الواجبة على مستوى المؤسسة تتسم بالمركزية ضمانا للاتساق. وفي المجالات المعروفة بـ "المناطق الرمادية" من قبيل القطاعات المهنية الحساسة، وفي الحالات التي تنطوي على مزاعم متصلة بانتهاك معايير الأمم المتحدة أو تلك التي تنطوي على سوء سمعة الشريك المحتمل، قام نحو ٧٥ في المائة من الكيانات ببذل جهود إضافية في مجال العبارة الواجبة أو استخدام استراتيجيات إضافية للتخفيف من المخاطر، من قبيل المدخلات الواردة من الإدارة العليا والإدارات القانونية، أو إضافة تدابير محددة للحماية في اتفاق الشراكة، أو استخدام الشراكة لمعالجة المسألة.

٤٣ - وأشار أكثر من نصف الجهات التي أجابت على الاستقصاء إلى أن الوكالة أو الصندوق أو البرنامج المعني رصد المخاطر المحتملة على نزاهة الأمم المتحدة أو المؤسسة المعنية خلال دورة الشراكة بأكملها. وتقوم هذه الوكالات والبرامج والصناديق بذلك من خلال الرصد المستمر للالتزامات والمنجزات على النحو الوارد في اتفاقات الشراكة القانونية والتنظيمية ومن خلال فرز الشركاء القائمين سنويا. ومتى تم تحديد مخاطر، يتم التخفيف من حدتها بشكل غير منسق ويجب تعزيز عملية التخفيف من حدة المخاطر من أجل حماية المنظمة.

جيم - التقدم المحرز في الاتفاق العالمي

٤٤ - يجري في إطار الاتفاق العالمي تقييم نزاهة الموقعين الجدد المحتملين على الاتفاق، ويشمل التقييم التحقق من مصادر مختلفة من قوائم الأمم المتحدة السوداء المتعلقة بالمشتريات وفرز الشركات من خلال جهتين منفصلتين من جهات تقديم خدمات العبارة الواجبة. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع الشبكات المحلية للاتفاق العالمي بتنفيذ تحليلات بذل العبارة الواجبة للتحقق من المشاركين الجدد المحتملين الموجودين في البلدان التي تقع فيها هذه

الشبكات. وبمجرد قبول المشاركين، يطلب منهم تقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز يعرض بالتفصيل الأنشطة التي قاموا بها في تنفيذ المبادئ العشرة. وتوضع الشركات التي لا تقدم هذا التقرير السنوي تحت المراقبة. وإذا واصلت عدم الامتثال يشطب اسمها من قائمة الجهات المشاركة في المبادرة.

دال - التغلب على التحديات التي تواجه كفاءة النزاهة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١ - ضمان معايير موحدة للنزاهة مع إتاحة التمايز

٤٥ - لا توجد عملية واحدة مناسبة للجميع في ما يتعلق بحماية نزاهة الأمم المتحدة وأجهزتها والجهات المعنية التابعة لها. وتتطلب الأنواع المختلفة من التعامل تدابير مختلفة للتحقق من النزاهة تتناسب مع حجم المخاطر العامة المرتبطة بهذا التعامل. فعلى سبيل المثال، قد تستخدم بعض الشركات مع القطاع الخاص تدابير العناية الواجبة لرفض شركاء قاموا بانتهاك معايير محددة، في حين يستخدمها البعض الآخر لتحديد مدى قدرة الشراكة على التصدي لمثل هذه الانتهاكات.

٤٦ - ومع أن المبادئ التوجيهية للأمين العام المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال توفر خط أساس لمبادئ النزاهة الموحدة، فإنه ينبغي لكل وكالة وصندوق وبرنامج أن يضع إطاراً متسقاً لبذل العناية الواجبة يعكس الخصائص الفريدة للولاية التنظيمية للمؤسسة، وقدراتها التنفيذية، واستراتيجية الشراكة المعتمدة لديها، ومدى قدرتها على تحمل المخاطر. وثمة معايير إضافية ينبغي أيضاً أن تؤخذ في الحسبان، من قبيل المواءمة بين القيم التي يعتمد عليها كل شريك. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي أقرها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠١١ كأداة لفرز الشركاء المحتملين أو تعزيز المعايير بين الشركاء القائمين من قطاع الأعمال في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

٤٧ - ويفيد المخبون على الاستقصاء ومن أجريت مقابلات معهم بأنه رغم قيام كثيرين بوضع مبادئ توجيهية جديدة للشركات وأطر أكثر فعالية لبذل العناية الواجبة، ثمة حاجة إلى المزيد من التوجيه والاتساق فيما يتعلق بالمجالات غير الواضحة (المناطق الرمادية)، لا سيما كيفية إقامة شراكات مع شركات في قطاعات مهنية محددة أو مدى استصواب القيام بذلك.

٢ - التحول من نهج تجنب المخاطر إلى نهج إدارة المخاطر

٤٨ - رغم أن الشراكات مع القطاع الخاص يمكنها أن تساعد الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها في تنفيذ ولايتها، فإن معظمها ينطوي على بعض المخاطر. ولا بد من تقييم فوائد تلك الشراكات ومخاطرها المحتملة كي يتسنى البت في ضرورة استكشاف خيارات شراكات محددة. ورغم اعتماد بعض كيانات الأمم المتحدة، مثل اليونيسيف، نهجاً لإدارة المخاطر، فإن معظم الوكالات والصناديق والبرامج لا تزال تكابد الصعاب في تحقيق ما يلزم من قبول داخلي، ووضع إطار استراتيجي وتوفير القدرات اللازمة، لتنفيذ هذا النهج.

٤٩ - وينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بأن عدم الانخراط في شراكات يفضي إلى عدم استغلال الإمكانيات المتاحة، لأن إقامة الشراكات مع القطاع الخاص يمكنها أن تحسن الطريقة التي تفي بها المنظمة بولايتها وأن تؤثر على سلوك الشركاء المحتملين من دوائر الأعمال. غير أنه لا بد من توفير مزيد من التوجيه فيما يتعلق بسبل التغلب على أنماط تجنب المخاطر دون تعريض نزاهة المنظمة للخطر.

٣ - كفاءة توافر القدرات والمهارات والتحلي بالموضوعية

٥٠ - تورد العديد من الوكالات والصناديق والبرامج الافتقار إلى ما يكفي من الموارد اللازمة لبذل العناية الواجبة وضمان النزاهة. وفي كثير من الحالات، تُبذل العناية الواجبة في إطار شراكة مع القطاع الخاص أو يقوم بها المديرون المعنيون بجمع الأموال، وهو ما قد يؤدي إلى خلق تضارب في المصالح، بالإضافة إلى إهدار الوقت. وينبغي أن يكون لدى كيانات الأمم المتحدة موظفون مكرسون ومدربون بما يكفل توافر المهارات اللازمة والتحلي بالموضوعية عند بذل العناية الواجبة.

٥١ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنظر المنظمة في استحداث نظم أكثر فعالية لإدارة المعارف بغية توثيق تجارب الشراكات مع الشركاء المحتملين وتحليلها من حيث بذل العناية الواجبة، وذلك بهدف تخفيض تكاليف المعاملات والمخاطر في الأجلين المتوسط والطويل. فعلى سبيل المثال، يشرك برنامج الأغذية العالمي إدارته القانونية في عملية بذل العناية الواجبة ويدرب موظفيه على استخدام برامجيات إدارة العلاقات مع العملاء. ويزيل ذلك تضارب المصالح من خلال بث شعور بالمسؤولية عن تحليل المخاطر. أما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فتشجع شركاءها على معالجة المسائل التي جرى الكشف عنها خلال عملية بذل العناية الواجبة.

٤ - تعزيز الشفافية

٥٢ - تعد الشفافية مبدأ هاما لكفالة فهم أنشطة الشراكات ومخاطرها وتكاليفها وفوائدها وقبولها، والوفاء بالالتزامات. فإذا كان الشريك المقترح أو الشراكة المقترحة تنطوي على مخاطر أكبر، فإن توخي الشفافية إزاء تلك المخاطر وعملية إدارتها والوضوح بشأن الفوائد التي يحتمل أن يثمر عنها العمل في إطار تلك الشراكة، من شأنهما كفالة الحفاظ على نزاهة الأمم المتحدة. لذا، ينبغي أن تحسن الأمم المتحدة من شفافية أنشطتها شراكاتها من خلال كفالة التواصل الفعال داخليا وخارجيا مع الجهات المعنية الرئيسية ومع عامة الجمهور من خلال الإفصاح عن نجاحات تلك الشراكات وإخفاقاتها. وسيصب ذلك أيضا في مصلحة الدور الهام المتمثل في زيادة الإنصاف من خلال إتاحة فرص إقامة الشراكات أمام شركات من جميع المناطق.

رابعا - الشبكات المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة

٥٣ - الشبكات المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة شبكات تقودها دوائر الأعمال تتألف من الشركات والجهات المعنية الأخرى التي تعهدت بتعزيز المبادئ العالمية المنصوص عليها في الاتفاق العالمي داخل بلدانها وتشجيع الأعمال التجارية دعما لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. وتساعد هذه الشبكات، التي توجد في ١٠١ بلدا وتتألف من شركات محلية وأجنبية فضلا عن طائفة من الجهات المعنية غير التجارية، في تعزيز استدامة الشركات على المستوى المحلي من خلال تبادل المعارف وإقامة الشراكات وتنظيم الحوارات التي تتناول قضايا خاصة بالسياق المحلي واللغة والثقافة. وتشكل هذه الشبكات سبيلا لنشر قيم الأمم المتحدة ومبادئها وتيسير إقامة شراكات واسعة النطاق مع قطاع الأعمال.

ألف - التقدم الذي أحرزته الشبكات المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة

٥٤ - أحرز الاتفاق العالمي والشبكات المحلية تقدما كبيرا، وبخاصة في نموها وتوسعتهما، وفي اتساع نطاق دور الشبكات المحلية، وصقل مهارات إدارة الشبكات، وتبادل أفضل الممارسات.

١ - نمو الشبكات المحلية وتوسعها

٥٥ - ما انفك العدد الإجمالي للشبكات المحلية يزداد باطراد منذ إنشاء أول شبكة محلية للاتفاق العالمي رسميا في عام ٢٠٠١. وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣، بلغ عدد الشبكات القائمة ١٠١ شبكة: ٣٨ منها في أوروبا، و ١٩ في الأمريكتين، و ١٨ في آسيا/أوقيانوسيا، و ١٧ في أفريقيا، و ٩ في الشرق الأوسط. وتؤدي تلك الشبكات، من خلال وجودها على

المستوى القطري في جميع أنحاء العالم، دورا حاسما في إكساب الميثاق العالمي طابعا عالميا حقيقيا. فقد تمكن معظمها من استقطاب طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الشركات، ورابطات قطاع الأعمال، ومؤسسات البحوث، والمكاتب المحلية التابعة لكيانات الأمم المتحدة، والوكالات الإنمائية.

٢ - تطور دور الشبكات المحلية

٥٦ - تتمثل الوظيفة الأساسية للشبكات المحلية في الاضطلاع بأنشطة التوعية من أجل ضم مشاركين جدد من دوائر الأعمال؛ وإذكاء الوعي بالمبادئ العشرة المنصوص عليها في الاتفاق العالمي؛ وتيسير الحوار والتعلم وتبادل المعارف بين المشاركين فيها؛ والاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تحديد أفضل الممارسات المتبعة في مجال استدامة الشركات، وعرضها ونشرها، واتخاذ الإجراءات الداعمة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة بصفة عامة.

الإطار ٤

نشر مسؤولية الشركات واتخاذ الإجراءات الداعمة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة

الصين

في عام ٢٠١٣، نظمت شبكة الميثاق العالمي في الصين مؤتمر القمة الصيني المعني بحماية المناخ لإذكاء الوعي بتغير المناخ، ونشر أفضل الممارسات، وتمكين الشركات الموجودة داخل الصين وخارجها من التصدي معا لهذه المسألة من خلال الابتكار والتعاون.

كينيا

في عام ٢٠١٢، نظمت شبكة الميثاق العالمي في كينيا عدة مناسبات لتعزيز حقوق الإنسان والسلوك الأخلاقي. وجرى تعريف المشاركين في إحداها بأداة التقييم الذاتي في مجال حقوق الإنسان، التي استحدثتها الاتفاق العالمي، وبالالتجاهات الدولية السائدة في إدارة المخاطر في مجال حقوق الإنسان.

جمهورية كوريا

تنفذ شبكة الاتفاق العالمي في جمهورية كوريا برنامج "5W" الرامي إلى التصدي للتحديات العالمية في مجال المياه عن طريق تركيب نظم جمع مياه الأمطار، وتعزيز حفظ الغابات في القرى وإعادة تشجيرها، وخفض معدلات الأمية من خلال تحسين فرص الحصول على التعليم.

تركيا

في عام ٢٠١٢، عقدت الشبكة المحلية في تركيا منتداهها الثالث بعنوان "المساواة تعني تنمية الأعمال"، الذي تضمن مؤتمرا صحفيا حضره جميع الموقعين على مبادئ تمكين المرأة. وعُرض فيه أيضا كتيب إرشادات لفائدة الشركات المحلية.

الولايات المتحدة الأمريكية

نظمت شبكة الميثاق العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية عدة مناسبات، منها مناسبة تناولت الخطوات العملية الكفيلة بزيادة مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات ولجانها التنفيذية، وأخرى تناولت تعزيز الاستدامة في سلسلة الإمداد.

٥٧ - وقد تطور دور الشبكات المحلية على مر السنين مع توليها مهام جديدة. وبدأ العديد منها يساهم في الحوارات المتعلقة بالسياسات الوطنية ويستكشف فرص العمل الجماعي، وبخاصة على الصعيد الإقليمي. وتساعد تلك الشبكات أيضا في الحفاظ على سلامة الميثاق العالمي من خلال فحص سجلات الموقعين الجدد عليه ومساعدة الشركات على استيفاء تدابير النزاهة المتخذة في إطار هذه المبادرة.

الإطار ٥

دور الشبكات المحلية في وضع استراتيجيات وطنية في مجال مسؤولية الشركات

تساهم الشبكتان المحليتان للاتفاق العالمي في ألمانيا وأوكرانيا في دفع عجلة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمسؤولية الشركات من خلال إقامة حوارات بشأن السياسات أو تنفيذ عمليات تضم جهات معنية متعددة وتتعلق بالسياسات الوطنية ذات الصلة بالموضوع، وصوغ توصيات لوضع خطة عمل مفصلة وتنفيذ إجراءات ترمي إلى تعزيز مسؤولية الشركات. ففي ألمانيا، أنشأت الحكومة في عام ٢٠٠٩ منتدى وطنيا يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ويرمي إلى إعطاء شكل لذلك المفهوم والترويج للممارسات المتعلقة بمسؤولية الشركات، ولا سيما في أوساط الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي عام ٢٠١٠، وضعت الحكومة خطة عمل واعتمدها. ويعمل المنتدى حاليا بمثابة مجلس إشراف، ويوفر في الوقت ذاته الدعم للحكومة في تنفيذ خطة العمل المذكورة. أما في أوكرانيا، فقد اتخذت خطوات لوضع مشروع استراتيجية وطنية تتعلق بمسؤولية الشركات، وكُلف فريق عامل حكومي دولي بوضع خطة وطنية لتنفيذها.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، بدأت الشبكات المحلية تستفيد من وجودها الفريد من نوعه على المستوى القطري. وهي تنقل المناقشات العالمية إلى المستوى الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بوضع إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وتستكشف دورها كجهات ميسرة لإقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال. وبات لدى عدد متزايد منها قدرة وظيفية تامة على إيجاد حلول تقودها دوائر الأعمال لتحديات الاستدامة، وعلى تنظيمها وتنفيذها. ويعكف زهاء ٥٠ شبكة قطرية بالفعل على تنفيذ مشاريع ومبادرات في مجالات من قبيل توفير المياه، وتغير المناخ، وتمكين المرأة، ومكافحة الفساد، ومزاولة الأعمال التجارية من أجل السلام. وعلى سبيل المثال، منذ عام ٢٠١٢، تنظم الشبكات المحلية في بلجيكا، وبنغلاديش، وصربيا، وغانا، وكوستاريكا، ونيجيريا، والهند، وهولندا ومنطقة بلدان الشمال الأوروبي مناسبات لبدء العمل بالمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل ودوائر الأعمال.

٣ - تطور إدارة الشبكات المحلية

٥٩ - تتولى الإدارة على الصعيد المحلي إدارة الشبكات المحلية ويتولى مكتب الاتفاق العالمي قيادتها على الصعيد العالمي. وبالتالي، فكل شبكة من الشبكات المحلية تتمتع بحرية اختيار هيكل الإدارة الأكثر ملاءمة لها، رهنا بموافقة مكتب الاتفاق العالمي عليها بشكل عام.

٦٠ - ومن أجل الحفاظ على معايير النزاهة والمساءلة، قسم الاتفاق العالمي تلك الشبكات إلى فئات. وبالتحديد، لكي تصبح الشبكة "رسمية"، وتكون مؤهلة لاستخدام شعار شبكة الاتفاق العالمي، يجب عليها توقيع مذكرة تفاهم سنوية مع مكتب الاتفاق العالمي. وتقتضي مذكرة التفاهم من الشبكات المحلية تنظيم أنشطة بصفة منتظمة، وانتخاب ممثلي الشبكة، والمشاركة في المنتدى السنوي للشبكات المحلية، والعمل بتدابير النزاهة التي وضعها المكتب. وحتى الآن، وقّعت مذكرة تفاهم ٥٧ شبكة من أصل ١٠١ شبكة محلية، ولم تستوف بقية الشبكات البالغ عددها ٤٤ شبكة كافة الشروط بعد. وسيتم إدخال عدد من العناصر الجديدة على مذكرة التفاهم في بداية عام ٢٠١٥، بما في ذلك الكشف عن البيانات المالية الكاملة وتدابير تحسين المساءلة.

٦١ - وينظم مكتب الاتفاق العالمي المنتدى السنوي للشبكات المحلية الذي يجمع ممثلي الشبكات المحلية بهدف تبادل المعارف والحصول على معلومات مستكملة بشأن الاتفاق العالمي عموماً. وما فتئ المنتدى يعمل بمثابة محرك للتقدم المحرز على مر السنين. ففي عام ٢٠٠٤، وافقت الشبكات المحلية على الشروط الدنيا لإدارة الشبكات المحلية. وفي عام ٢٠٠٥، تم الاعتراف بالشبكات المحلية وبالمنتدى السنوي بوصفهما عنصرين من أصل سبعة عناصر من هيكل إدارة الاتفاق العالمي. وفي عام ٢٠٠٨، وافقت الشبكات المحلية على توقيع

مذكورة تفاهم سنوية مع مكتب الاتفاق العالمي تسمح لها باستخدام شعار للشبكة. وفي عام ٢٠١٣، تزامن انعقاد المنتدى مع اجتماع مراكز التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، مما يجسد الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها الشبكات المحلية في مجال التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ في عام ٢٠١٣ الفريق الاستشاري للشبكات المحلية الذي سيكون بمثابة قناة تتيح للشبكات المحلية تبادل الأفكار بطريقة منهجية وتوفير التوجيه لمكتب الاتفاق العالمي.

باء - التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجه الشبكات المحلية

٦٢ - في سياق استمرار نمو الشبكات المحلية وزيادة أهميتها على الصعيد القطري، ينشأ عدد من التحديات ويلزم التصدي لها من أجل تزويد الشبكات المحلية على نحو أفضل بوسائل النهوض بالاتفاق العالمي على الصعيد المحلي والاضطلاع بدور تيسير التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال في جميع أنحاء العالم.

١ - تشجيع المشاركة المتنوعة والتواصل

٦٣ - ينبغي إنشاء شبكات محلية وتعزيزها في جميع مناطق العالم. ويفيد "تقرير اتفاق الأمم المتحدة للشبكات المحلية لعام ٢٠١٢"، بأنه توجد في أوروبا حالياً ثمان شبكات من بين الشبكات الكبرى، أي ما يمثل ٣٨ في المائة من مجموع الشبكات. وعلى هذا الأساس، تركز الجهود على أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، حيث لا توجد شبكات من بين أكبر الشبكات العشرين.

٦٤ - وكلما ارتفع عدد الشركات المنضوية إلى الشبكات المحلية إلا وزاد أثرها المحتمل على دوائر الأعمال في البلد. وفي حين أن بعض الشبكات المحلية حقق نجاحاً في هذا المجال واجتذب مئات من المشاركين من قطاع الأعمال، فإن بعضها لم يجتذب سوى بضعة مشاركين. ويرد في "تقرير اتفاق الأمم المتحدة للشبكات المحلية لعام ٢٠١٢" أن عدد المشاركين من قطاع الأعمال في الاتفاق العالمي، في أفريقيا والشرق الأوسط، انخفض بنسبة ١٧ في المائة عام ٢٠١٢. فمن الأولوية إذن دعم الشبكات الصغيرة في ضم مشاركين جدد في هاتين المنطقتين.

٢ - ترسيخ مبادئ الاتفاق العالمي وشراكاته على الصعيد المحلي

٦٥ - من خلال مختلف الأنشطة، ترسخ الشبكات المحلية مبادئ الاتفاق العالمي في استراتيجيات الشركات المشاركة وعملياتها اليومية وثقافتها التنظيمية. وباختيار المجالات ذات

الأولوية وإنشاء أفرقة عاملة تعالج موضوعا واحدا خلال فترة طويلة، حقق العديد من الشبكات المحلية نجاحا في تعزيز مناقشات أعمق وإقامة التعاون بين الشبكات، في بعض الحالات.

٦٦ - وتشكل الشبكات المحلية، نظرا لتعدد جهاتها المعنية، منابر مناسبة لحوارات السياسة العامة فيما يتعلق بوضع السياسات التي تستهدف دوائر الأعمال وقطاعات معينة والمجتمع ككل وتتصل بمبادئ الاتفاق العالمي وأهداف الأمم المتحدة. وتشجع الشبكات المحلية على تحديد المجالات التي يمكن فيها أن تضيف قيمة إلى حوارات السياسة الوطنية ذاتها.

الإطار ٦

الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد في البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا والهند
في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بدأ في إطار الاتفاق العالمي تنفيذ مشاريع لمكافحة الفساد في الشبكات المحلية بالبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا والهند. وتنفذ هذه المشاريع إجراءات جماعية كبيرة الأثر لمكافحة الفساد. وبتيسير حوار مستمر بين القطاعين العام والخاص، جاءت المشاريع بأنشطة تتناول قضايا مكافحة الفساد التي تواجه دوائر الأعمال، من سياسات المشتريات والتوجيهات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المبادرات القطاعية الرامية إلى زيادة الشفافية في المناسبات الرياضية.

٣ - حفز مزيد من النشاط والأثر

٦٧ - تشكل زيادة عدد الشبكات المحلية و حجمها تطورا إيجابيا. إلا أن بعض الشبكات تعاني من صعوبات في ضم الأعضاء وزيادة الأنشطة التي تضطلع بها. ولتهيئة بيئة ملائمة لتوسيع نطاق العضوية والأنشطة، ينبغي للشبكات التي لم تعزز هياكلها الإدارية أن تفعل ذلك مثلا بإنشاء لجان توجيهية وأمانات وربما كيانات قانونية. ففضلا عن ضمان الاستدامة والتزاهة، تمكن هذه الهياكل من زيادة انخراط المشاركين وتعزيز آليات اتخاذ القرار. وبالإضافة إلى الشركات، يجب أن تضم اللجان التوجيهية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.

٦٨ - وتتمتع الشبكات المحلية كذلك بالاستقلالية في تصميم نموذج التمويل الخاص بها. وفي حين أن بعضها تمكن من تحقيق ذلك بنجاح، يجد بعضها الآخر صعوبة في الحصول على الأموال الأساسية اللازمة لتسيير الشبكة. ولتقليل القيود المالية، يُشار على الشبكات المحلية بالجمع بين التمويل الخاص، مثل رعاية المؤتمرات، والتمويل الهيكلي مثل رسوم العضوية.

وابتداء من عام ٢٠١٣، قد تتأثر إيجابيا حالة تمويل الكثير من الشبكات المحلية، حيث إن الاتفاق العالمي يعمل على تنفيذ نموذج جديد لجمع الأموال بالتعاون مع هذه الشبكات.

٤ - تيسير تبادل المعرفة بين الشبكات المحلية

٦٩ - يتزايد التفاعل بين الشبكات المحلية على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وعادة ما تعقد الشبكات اجتماعات إقليمية ذات أهداف أو سياقات ثقافية متشابهة من أجل تبادل المعارف وتيسير التعاون الإقليمي حول قضايا مواضيعية معينة. ومع أن هذه الاتجاهات نحو توثيق التعاون تبشر بنتائج إيجابية وتدل على تولي زمام الأمور بصورة مشتركة، هناك تفاوت بين المناطق. ولذا يوفر الاتفاق العالمي حافزا للتعاون بين الشبكات، على سبيل المثال بالتحفيز على ربط الصلات بين الشبكات المحلية ذات الأولويات المواضيعية المتماثلة. ففي عام ٢٠١٢ مثلا، قام ممثلو الشبكة المحلية التابعة للاتفاق العالمي في المكسيك وإحدى الشركات المشاركة بزيارة إلى الشبكة المحلية في شيلي للاطلاع على نموذجها الإداري وتبادل التجارب معها. وساهمت هذه الزيارة في توثيق الاتصال بين الشبكتين وعززت أوجه التآزر في ما يتعلق بالجهود والاستراتيجيات الإنمائية.

٧٠ - أما النظام الإلكتروني لتبادل المعرفة التابع للاتفاق العالمي، الذي جرى تحديثه في آذار/مارس ٢٠١٣، فيساعد الشبكات المحلية على تبادل المعلومات المتعلقة بإدارة جميع الشبكات وأنشطتها والاطلاع على تلك المعلومات. وأبلغ بالفعل نحو ٨٠ في المائة من الشبكات المحلية عن أنشطة اضطلعت بها في إطار النظام بدرجات متفاوتة من حيث التفصيل. ومن الضروري بذل مزيد من الجهود لكي تستخلص من النظام أمثلة لأفضل الممارسات.

٥ - تيسير الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص

٧١ - وباعتبار الشبكات المحلية حلقة وصل بين الشركات المحلية والأمم المتحدة، فهي توجد في وضع جيد يمكنها من الاضطلاع بدور تيسير تعاون أوثق بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال. وتنفذ الشبكات المحلية بعض مشاريع الشراكات بنجاح. وفي ضوء الطلب المتزايد على التعاون بين مختلف القطاعات، يمكن للشبكات المحلية أن تزيد بشكل كبير مشاركتها في هذا الميدان بالترويج لفوائد إقامة الشراكات واستكشاف فرص التعاون في مناطقها. وبما أن عدة وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة تبلغ عن افتقارها إلى المهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ الشراكات على الصعيد المحلي، فإن الأمم المتحدة يمكنها أيضا استكشاف السبل التي يمكن بها للشبكات المحلية أن تدعم تطبيق الشراكات العالمية على المستوى المحلي وسبل حشد مزيد من الموارد لأداء هذه المهمة.

٧٢ - ويعزز الاتفاق العالمي تيسير الشراكات عن طريق الشبكات المحلية، بوسائل منها تنظيم برامج تدريب لممثلي الشبكات بشأن القضايا المتعلقة بإقامة الشراكات. ولمواصلة بناء القدرات وتعزيز الروابط بين الشبكات المحلية والأمم المتحدة، سيجري توفير مزيد من التدريب على الصعيد الإقليمي. ويمكن بعد ذلك عقد منتديات سنوية، إلى جانب اجتماعات مع مراكز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

خامسا - استنتاج

٧٣ - مع تجدد التركيز على الشراكات الذي قمخضت عنه المناقشات الجارية حول الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، تنفرد الأمم المتحدة بالقادرة على إقامة جسور بين مختلف القطاعات، لا سيما القطاع الخاص، ووضعها على المحك في ما يتعلق بالمشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية. وساهم التقدم المحرز على نطاق المنظومة، وفي الوكالات والصناديق والبرامج أيضا، في زيادة استعداد الأمم المتحدة لأداء هذا الدور الحاسم. وعلى وجه الخصوص، تواصل الأمم المتحدة بناء دعم رفيع المستوى من أجل تعاون أكثر فعالية، ويتجلى ذلك في المشاركة التي شهدتها منبر الشركات المعني بالاستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢، والالتزامات التي جرى التعهد بها فيه.

٧٤ - ويجب أن تواصل الأمم المتحدة المضي قدما بأشكال جديدة ومحسنة ومتنوعة من التعاون مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أثر دائم ودعم أهدافها. ويشمل ذلك استغلال فرص الشراكات ذات الأثر الكبير التي تنبثق عن الاتجاهات الجديدة، وتطور دور الشبكات المحلية للاتفاق العالمي وزيادة أهميتها على الصعيد القطري. وبمواصلة التحول عن نهج تجنب المخاطر إلى نهج قائم بقدر أكبر على إدارة المخاطر، تتأهب الأمم المتحدة بنجاح للاستفادة بشكل أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي من قوتها في مجال وضع المعايير ومن سمعتها للتأثير على سلوك قطاع الأعمال، مع احترام معايير عليا من حيث النزاهة.

٧٥ - وللإستفادة من التقدم المحرز وتعزيز فعالية إسهام قطاع الأعمال في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، يجب أن يجري التعاون على نطاق أوسع، والانتقال من تقدم تدريجي إلى آثار تغييرية. ولتحقيق ذلك، لا بد من مواءمة وتكثيف الجهود المؤسسية ضمن بنية عالمية ترمي إلى المضي قدما بأعمال قطاع الأعمال وشراكاته على نطاق واسع، على نحو ما استهلته الاتفاق العالمي مؤخرا، ودمج ذلك مع الجهود المبذولة في إطار الشراكات المتعددة الجهات المعنية التي تضم الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية، على نحو ما ييسره مقترح الأمين العام المتعلق بإنشاء آلية للشراكات. ويتطلب ذلك تعزيز الشبكات المحلية للاتفاق العالمي ومنابر القضايا العالمية،

وزيادة عدد الشركات الملتزمة عالميا بترسيخ المبادئ العالمية في عملياتها والحرص على ضمان شفافية التزامات الشركات بالعمل وخضوعها للمساءلة.

٧٦ - وينبغي أن تساهم الشبكات المحلية للاتفاق العالمي في حفز مزيد من الأنشطة محليا وتعزيز تنوع المشاركة، وأن تتطلع إلى زيادة ترسيخ المبادئ العشرة محليا، وتحقيق التوازن بين القيادة العالمية وتولي زمام الأمور محليا، وتيسير تبادل المعارف وإقامة شراكات جديدة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٧٧ - ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تواصل جهودها الرامية إلى التغلب على الصعوبات التنفيذية التي تعرقل إقامة شراكات أكثر فعالية بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال. وعلاوة على ذلك، في سياق مضي الأمم المتحدة نحو إقامة مزيد من أنواع الشراكات المبتكرة، يجب أن تكفل التوازن بين معايير النزاهة الصارمة والمرونة بين الوكالات والصناديق والبرامج. ويشمل ذلك تحسين قدرة موظفي الأمم المتحدة على بذل العناية الواجبة في ما يتعلق بالشركاء المحتملين وتعزيز شفافية الشركات وخضوعها للمساءلة.

٧٨ - وللاستفادة بشكل كامل من الفرص المتاحة حاليا للعمل مع القطاع الخاص بفعالية أكبر، من الأهمية بمكان أن تطبق الأمم المتحدة أفضل الممارسات والدروس المستفادة على نطاق المنظومة. ويشمل ذلك ضرورة الاستجابة للتوصيات المقدمة في هذا التقرير.